

الوجه لانه يرتب الشرح هذا الذي يجرى به هو المنصب الصحيح  
 وبه قطع الجمهور وفيه وجهان لا يصح وصفه حكاة الف حني حسين والمؤيد والثاني  
 كما لو استأجر المصنوب رجلين ليحيا عنه حجة الاسلام وحجته في سنة واحدة  
 فحيا بينهما فانه يحصل له الحجتان علي الصحيح المخصوص وفيه وجه صحيح من الوضو  
 والفرق علي المنصب ان الواجب في الوضوء التيب ولم يحصل منه الحجتان بل يتم  
 علي حجة الاسلام عنهما ولم يتم قال المصنف رحمه الله فان  
 اقتتل وهو محذور من غير تيب ونزول لعل فيه وجهان احدهما حجة لانه  
 اذا لم يذكر عن الحديث الا على فلان يجوز علي لادني اول والثاني لا يجزيه  
 وهو الصحيح لانه يقتضون تيبا فلجبا يفعل ما ليس بواجب الشرح  
 اذا عمل الحيات جمع بدنه بينه لعل كادارة المصنف وغيره او سببه الطهارة  
 كما ذكره القاضي انا لطلب وصلحه ابن الصباغ او بيته رفع الحديث كما ذكره  
 امام الحرمين في اخره فله ثلثة احوال احدها ان يغسل بدنه منسكا لاهل  
 من تيب الوضوء ليجزيه فيه الاحكام المذكوران في الكتاب بديليهما احدهما  
 بان تقام الاحكام لا حجة به الحال الثاني ان يغسل في الماء ويكفي زمانا يات  
 منه التيب في الاعضاء الاربعة فيحرم علي المذهل الصحيح وبه قطع الجمهور  
 وفيه وجه حكاة الراعي الثالث ان يغسل ولا يكفي في وجهان مشهوران  
 احدهما عند المحققين والاشهر من الصحة ويقتضي التيب في لحظات لطيفة  
 واخلاف في الصور الثالث فيما سوي الوجه واما الوجه فيجب به في جميعها بلا  
 خلاف اذا قارنتها ليه وقال الراعي هذا الخلاف اذا نوي رفع الحديث  
 فان نوي رفع الحيا به فان قلنا لا يجرى به لو نوي رفع الحديث فضا اول والا  
 في وجهان الصحيح يجرى به لانه لا يتعلق بخصوص التيب ثم قال الثاني  
 حسين والمؤيد والعقوبي واخرون هذا الخلاف في حجة طهارته مني علي الحديث  
 كحل جميع البدن واما برفع غسل الاعضاء الاربعة فخصها ان تحتس حلولة

بالعضة الاربعة وفيه وجهان ان قلنا يحل الجميع صحته طهارته لانه في الاصل  
 والافلاس والصح من بين الوجهين ان شاء الله تعالى في احوالها في المسائل الزيادة  
 وقال صاحب المستظهر في هذا السالف وانه اعلم **شرح** في مسائل  
 تتعلق بالتيب احدها اذا نوضا منكبا في ارجلهم ثم راسه ثم يديه  
 ثم وجهه لم يحصل له الا الوجه ان قارنته اليه فان نوضا منكبا ثانيا وثالثا  
 رابعا ثم وضوه **هـ** ولو نوضا ونسي احدا من اعضائه ولم يعرفه ان نوضا  
 لاحدا لانه الوجه ولو نوضا من وجهه غسل للموضع واعادها بعد الوجه  
 فان لم يعرف موضعها استأنفنا بجمع الثانيه قال الماوردي والثاني يبين  
 وعينها في التيب في الاعضاء المسونة غسل الكفين ثم المصنفة ثم الاستنشا  
 وجهان احدهما انه مسنون كسنة بجمع اليمن فلو قدم المصنفة علي الكفين  
 او الاستنشا في غسل المصنفة حصل كل ذلك واحدهما انه شرط ولا يحصل له ما  
 قدمه كما يشترط التيب في اركان صلاة التفل وفي نجد بيا الوضوء مع انه  
 سنة فالخاصل ان اعضا الوضوء تقام بجمع تيب وهو الاعضاء  
 الاربعة الواجبة وقسمه لتنجيب وهو لم يجرى في الشمال وقسمه في وجهان وهو  
 المسون والصح ويندلا لتنطاط الشاة **هـ** قال القاضي ابو الطيب تعليقه  
 في اشارة التيب في الله تعالى فامروا بانه ورسوله قالوا من رسول الله  
 صلي الله عليه وسلم قبل ان يبرز بالله تعالى لم يصح ايمانه الرابعه ذكر  
 الاصحاب سلمه التخنير في موضع ابر الحار ووسطها وصورها حتى غسل بدنه  
 كله ارجليه ثم احدها قالوا يتعلق حكم الحديث بوجهه وبديه وراسه  
 دون بطنه فيلزمه تطهير الاعضاء الثلاثة مرتبا فيغسل وجهه ثم يديه ثم  
 يمسح راسه وهو باجبا في الحديث ان شاء الله قبل الاعضاء الثلاثة وان  
 شاء الله وان شاء الله لانه لما حدث لم يتعلق حكم الحديث بالحسين لبق  
 الحيا به فيها واما اشارة الاعضاء الثلاثة لطهارتها قال صاحب التخصيص